# مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع

**شيماء عبد الصبور**
**باحثة إعلامية – الهيئة العامة للاستعلامات**

عنوان المؤتمر: مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع تحت شعار «استراتيجية التحوّل إلى دولة فعّالة»

مكان الانعقاد: فندق بابل الدولي – بغداد

تاريخ الانعقاد: ٢١ أغسطس ٢٠٢١

نبذة عن المؤتمر: يعتبر حوار بغداد الدولي مساحة حوار حرة لصناع القرار والرأي والمفكرين بدون شروط وقيود، وهو تجمع حوارى سنوي يعقد في العاصمة العراقية «بغداد»، ويستضيف العديد من مسئولي السياسة والأمن والاقتصاد، بالإضافة إلى الأكاديميين ورجال الأعمال من العراق والمنطقة والعالم، لتبادل وجهات النظر ازاء التحديات المختلفة التي يواجهها العراق والعالم معاً، واقتراح الحلول لها.

اقام المعهد العراقي للحوار مؤتمر حوار بغداد الدولي الرابع تحت شعار «استراتيجية التحوّل إلى دولة فعّالة»، وقد عقد المؤتمر بمشاركة مركز حوكمة للسياسات العامة وجامعة بغداد وعدد من مراكز الابحاث والدراسات، وأكثر من ١٠٠ باحث ومختص وصانع قرار، وحضور السيد وزير الثقافة العراقى ومستشار الأمن الوطنى، وبمشاركة أكثر من ٥٠ ورقة بحثية لنخبة من الباحثين والأكاديميين العراقيين والعرب من مختلف التخصصات، حيث صنفت اللجنة العلمية العليا للمؤتمر هذه الأبحاث لعدة محاور:

المحور الأساسي العام، السياسة الخارجية، الطاقة، الأمن، الاجتماعي والثقافي، والنظام الدولي والإقليمي.

وقد انقسمت اعمال المؤتمر لأربع جلسات نقاشية تضمنت « ١٦» باحث وباحثة، الجلسة الأولى بعنوان «الدولة الفاعلة.. التحديات التأسيسية والكيفيات الإجرائية» ترأسها د. عامر حسن فياض، وكان عنوان الجلسة الثانية «نحو اداء إقليمي فاعل.. الفرص والكوابح» ترأستها د. سهاد اسماعيل، أما عنوان الجلسة الثالثة فكان «العراق فاعل إقليمي وفق محدد الأمن والاستراتيجية» ترأسها د. خالد عبد الإله، وأخيراً الجلسة الرابعة بعنوان «آليات وخطوات التحول إلى دولة فاعلة» ترأسها د. عادل بديوي.

وجاء هدف المؤتمر صياغة استراتيجية وطنية شاملة لصناع القرار في العراق، من أجل تأسيس وبناء عراق فاعل ومؤثر في المنطقة العربية وفي ==العالم، والتأكيد على أهمية الانسجام الداخلي في ضوء التحولات الاقليمية والدولية، ومناقشة الوضع العالمى من الناحية الاقتصادية والسياسية والأمنية، على خلفية التطورات التي يشهدها العالم من هزات اقتصادية، وجائحة كوفيد ١٩، ووضع الحلول المثلى والعملية والمناسبة لتلك التطورات.

الجلسة الافتتاحية

بدأ المؤتمر بعزف النشيد الوطني العراقي تبعه بآيات من الذكر الحكيم وقراءة سورة الفاتحة على أرواح شهداء العراق، وانطلقت فعاليات المؤتمر بكلمة ا. د منير السعدي رئيس مؤتمر حوار بغداد، ورئيس جامعة بغداد وبكلمة للسيد عباس راضي العامري المدير التنفيذي للمؤتمر، مدير المعهد العراقي للحوار.

استهل أ.د منير السعدي رئيس المؤتمر، كلمته بالإشارة إلى التحديات الكبرى التي تواجه العالم كله وعلى رأسها جائحة كورونا، ومعاناة الدول والتأثيرات الاقتصادية، والتغييرات السياسية وبناء التوافقات التى أدت إلى أثار سلبية عديدة.

وأضاف «السعدي» أن العراق بعمق تاريخه وحضاراته الإسلامية والعربية كان قوة صاعدة، إلا أن العراق وقعت في العقود الماضية تحت تأثير سياسات مختلفة سواء داخلية أو خارجية مما أفقده الكثير من بريق الحضارة والسياسة والاقتصاد وأضعف من

دوره الفاعل والمؤثر، فضلا عن تراجعه في الاقتصاد والزراعة والصناعة والاستثمار.

وأشاد «السعدي» بفكرة وشعار المؤتمر «أهمية الانسجام الداخلي في ضوء التحولات الاقليمية والدولية»، وتشكيل لجنة علمية مشتركة لإدارة الجانب البحثى والعلمى، ودعوة الباحثين والمفكرين والخبراء لتقديم أوراقهم ضمن محاور المؤتمر المختلفة، وأشاد «السعدي» بالأوراق البحثية المقدمة، وعمق التشخيص والتحليل واقتراح التوصيات الهامة للنهوض بواقع العراق ليكون دولة مستقلة ومؤثرة على المستوى الإقليمي والدولى، وتم تناول ملف الطاقة وإداراته والافاق الاستراتيجية لهذا المحور واعتماد محاور العلاقات الاستراتيجية والدولية الفاعلة من أجل بناء اقتصاد رصين يكون بمثابة أداة للدولة العراقية المستقلة والقومية.

قدم «عباس راضي العامري» كلمة بعنوان «كيف يتحول العراق إلى فاعل اقليمي دولي»؟، أكد «العامرى» في كلمته على أنه ثمة معايير دولية لا يمكن ان تتخلف عنها الدول التي تريد ان تفلت من غياهب ظلمة الهشاشة والضعف والفشل.. ومع شديد الاسف دخل العراق درجات هذا الضعف بشكل مختلف ومتباين لكنه ظل – كدولة – يوصف به وبمقدار عال. فالسياسات الإقليمية ومنطق التفاعل بين القوى الأساسية فيه جعلت من العراق منطقة تصارع لنفوذها بحيث يصعب على العراق أن يتخطى تناقض القيم بين الدول المجاورة له، ويصعب عليه أن يكون مجالاً للتسوية في ظل احتدام المعادلة الصفرية التي تحكم نوايا دول الجوار.

وشدد العامرى» على دور النخبة العراقية فى التأثير في المدخلات، وأنها تتمتع بفرصة تاريخية لتحويل العراق الى دولة فاعلة داخلياً وخارجياً ومنسجمة مع بيئتها الدولية ومتفاعلة معها. مما يفرض أن تتبنى النخبة منطق توظيف الفرص أو صناعتها في بيئة مضطربة تتطلب التفكير بطريقة تخرج فيها العراق من مسارات التفكير المستحكمة التي فرضتها طبيعة المدخلات الخاصة بنشوء النظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ والإنتقال نحو منطق التفكير بإبراز مدخلات جديدة قائمة على أساس تعزيز صورة العراق بكونه ذو مكانة مهمة تمكنت من تجاوز التحديات التي رافقت وجوده وبقاءه.

وأضاف «العامرى» أن المعهد العراقي للحوار يعكف منذ سنة كاملة على كتابة استراتيجية شاملة لتحول العراق الى دولة فاعلة والخروج من مأزق الفشل والضعف والهشاشة الذي رسمته سياسات خارجية ولا زالت تسهر الليالي وتصرف الاموال من أجل تحقيقه منذ استقلال العراق وقيام المملكة العراقية والى هذا اليوم، فتناقض المصالح الذي يعد سمة متأصلة في البيئة الإقليمية التي تحيط العراق تستهدف استمرار هشاشة الدولة العراقية لتكون لديها فرص أكبر في استثمار مصالحها وتعزيز قدرتها على الاستمرار في صراعات قيمية قائمة في الأساس تكوين وجودها كدول في المنطقة، ومن ثم فإن تحول العراق إلى دولة فاعلة سيؤثر بشكل كبير على استمرار وجودها كأنظمة سياسية حاكمة في دول هذه المنطقة، فالعراق تاريخياً لم يتمكن من تحقيق استقرار مستدام على النحو الذي تشهده دول المنطقة ولعل ما يفسر ذلك هو ارتباط وجود هذه الأنظمة بهشاشة الوضع في العراق وإضعاف فاعلية دوره كدولة فاعلة في المنطقة.

**الجلسة الأولى: التحديات التأسيسية والكيفيات الإجرائية للدولة الفاعلة**

عقدت الجلسة الأولى للمؤتمر بعنوان «الدولة الفاعلة.. التحديات التأسيسية والكيفيات الإجرائية»، برئاسة الدكتور عامر حسن فياض، وبمشاركة عدد من الباحثين، وهم: د. منتصر العيدانى، د. أحمد الميالى، د. طارق الزبيدى، د. فاتن محمد.

قدم د. منتصر العيداني في الجلسة الاولى ورقة بحثية بعنوان «الرؤية التأسيسية للدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣/ الانتقال من نصف ميثاقية الى ميثاقية كاملة»، تناول فيها الرؤية الميثاقية للدولة العراقية ما بعد ٢٠٠٣، والمسار اللاحق للتأسيس، مشددا على أن الميثاقية بأي صورة كانت هي احدى ضرورات نشأت الدول وتحديدا الميثاقية الديمقراطية، مما يقتضي التباني على اعلانات أو مواثيق ذا مكانة أعلى رفعة وسموا ودواما وإطلاقا وحصانة ضد التعديل والالغاء والتعطيل من أحكام الدستور ذاته، سواء جاءت عرفية أو مدونة في وثائق منفصلة أو ضمن الدستور، وهي ما تعرف بالمبادئ فوق الدستورية.

وشدد «العيداني» على كيفية تأسيس ديمقراطية ميثاقية، من خلال بناء توافق وطني لدعم الدستور عن طريق وثيقة تتضمن مبادئ فوق الدستورية وفقا لثلاثة أليات، تشريع برلماني في صيغة إعلان دستوري، أو تشريع برلماني يعرض للاستفتاء، أو تشكيل مجموعة اتصال من قوى سياسية تضمُن حوار مع كافة أطياف المجتمع لوضع ميثاق وطني يعرض للاستفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة.

قدم د. أحمد عدنان الميالي جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، في الجلسة الاولى ورقة بحثية بعنوان «بناء الدولة الفاعلة في العراق: التحديات والمسارات»، وأكد فيها على أنه لا يمكن أن تسير عملية بناء الدولة الفاعلة في العراق بشكل صحيح إلا إذا سارت بشكل متوازي مع عملية تصحيح اختلالات وعقبات النظام السياسي حتى تستكمل مسارات التحول الديمقراطي بكافة المجالات، لأن صمود واستدامة مسارات البناء الأخرى ستكون موضع شك وتزداد فرص فشلها، وتتطلب عملية تصحيح الاختلالات من خلال مراجعة الدستور العراقي، فالدستور هو الورقة الأهم التي تحدد كل شيء في الدولة وتقود عملية البناء والاستقرار والاستدامة في ما بعد، فالدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الاساسية لشكل الدولة ونظام الحكم وشكل الحكومة وينظم السلطات العامة فيها.

وأكد «الميالي» على ضرورة أن يتم العمل إما على إجراء تعديلات جوهرية لكل الثغرات التي اختبرتها الممارسة السياسية مع تكييفات قانونية قادرة على مواكبة التحولات الاجتماعية والسياسية التي مر بها العراق بعد ١٨ عام من تغيير النظام السابق، وحسم العديد من المواد العالقة والقابلة للتأويل ومنها المادة ٧٦ المتعلقة بتفسير الكتلة النيابية الأكثر عددا لجعلها منسجمة مع النظام الانتخابي المقترح إقراره، الذي يفضي إلى اعتماد آلية النظام الفردي لأعلى الأصوات ذو الدوائر المتعددة في المحافظة الواحدة لحسم إشكالات تشكيل الحكومة وقبلها تكليف رئيسها، وأيضا حسم المادة ٦٥ من الدستور المتعلقة بمجلس الاتحاد ليكون النظام برلماني فعلا، لا نيابي فقط، والنظر بمسألة الفيدرالية ومجالس المحافظات وقضية العلاقة بين الإقليم والسلطة الاتحادية والمحافظات وإعادة رسم هذه العلاقة بما ينسجم والواقع السياسي الحالي، ومنها المادة ١٤٠ والمواد ١١١ إلى ١١٥، وكذلك إعادة النظر بالمادة ٨١ والمادة ٦١ و٦٤ المتعلقة بتوضيح

آليات استقالة الحكومة وسحب الثقة منها ودور رئيس الجمهورية والمدد الدستورية وماهية بدائل عدم الالتزام بتلك المدد، وأيضا تثبيت وضع حكومة تصريف الأعمال وتكييف وضعها الدستوري والقانوني، والأهم من ذلك كله رفع الفيتو الوارد في المادة ١٤٢ الخاصة بتعديل الدستور ورهنه بإرادة ثلثي ناخبي ثلاث محافظات وجعل التعديلات الدستورية بأغلبية النصف زائد واحد لجميع ناخبي محافظات العراق ليتحول الدستور العراقي من دستور جامد إلى دستور مرن حيوي بالإمكان تعديله حسب المعطيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

قدم د. طارق الزبيدى، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، في الجلسة الاولى ورقة بحثية بعنوان «الخطوات الإجرائية لبناء الدولة في العراق ما بعد ٢٠٠٣ م»، وأشار إلى أن «المجتمعات البشرية اليوم تتسابق وتتنافس من أجل الحصول على أهم المعايير الدولية التي تهتم بخدمة المواطن وطرق معيشته وطبيعة الانظمة القائمة، فضلاً عن شكل الدول الاكثر تطوراً، لذلك اخذت المنظمات الدولية في وضع معايير للدولة الفاشلة والدولة الناجحة، لكي يتم التمييز بين الدول ومدى تحقيق الشروط المطلوبة، وغالباً ما تكون الدول العربية والاسلامية من الدولة التي تأخرت كثيراً في السباق والتنافس مع الدول الغربية، والسبب لا تتحمله الانظمة السياسية فحسب بل المجتمعات أيضا، لذلك أصبح الاهتمام بموضوع الدولة وبنائها وفق أسس صحيحة الشغل الشاغل، وفي مقدمة الاولويات.

وأضاف «الزبيدى» إن الكتابات عن بناء الدولة في العراق غزيرة ومتعددة، لكن بعضاً منها يحمل أفكارا مهمة لكنها صعبة التطبيق أو بمعنى أدق تحتاج لوقت أكثر مما ينبغي، كونها تحمل إطاراً تنظيرياً فكرياً ورؤية شاملة لمجمل القضايا القائمة، والقليل منها ممن تحمل أفكارا إجرائية سهلة ومتيسرة التحقيق، لذلك نحتاج نحن كل الدراسات النظرية والاجرائية لكن يجب أن يتم تحديد سلم الاولويات، ووضع خطتين، أحدهما قصيرة الأمد تأخذ على عاتقها الخطوات الاجرائية سهلة التحقق، والخطة الثانية طويلة الأمد تهتم بالمستقبل وتحديد المعالم التي يجب أن تكون عليها الدولة العراقية في المستقبل.

قدمت د. فاتن محمد رزاق، الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية، في الجلسة الاولى ورقة بحثية بعنوان «المقومات السياسية لبناء الدولة العراقية الفاعلة»، وأشارت إلى أن العراق شهدت بعد عام ٢٠٠٣ مجموعة من المتغيرات الخارجية والداخلية (أمنية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية...) والتي أثرت في مكانته الإقليمية والدولية بل الداخلية التي كادت أن تلقي به في مرحلة انهيار الدولة ولتعصف به بين شتى أنواع مسميات أدبيات السياسة والاجتماع من دولة (ضعيفة، رخوة أو هشة، فاشلة، عميقة...) ليترجح واقعه وتاريخه بين تلك الوقائع والمسميات رغم اختلاف المتخصصين والباحثين عن هذه المفاهيم والتسميات التي يضعها البعض، خاصة الولايات المتحدة الاميركية، في إطار اثبات وبرهان الشرعية الدولية على تدخلها في تلك البلدان سواء أكانت ضعيفة أو منهارة ؛ وما العراق إلا إحدى الدول التي كانت متأرجحة بين هذه الأنواع بدءا من الاحتلال الاميركي وانهيار المؤسسة العسكرية والأمنية بشكل عام وما ترتب عليها من تغييرات وتطورات وأزمات متعددة، لها الأثر في تفكك الاجهزة الإدارية والأمنية وانهيار الوظائف الاقتصادية للدولة وفقدان الأجهزة الإدارية للكثير من الكفاءات العلمية التي هاجرت بسبب الأرهاب والعنف والتهجير، كل هذه العوامل ساهمت في اضعاف مكانة العراق وإبعاده عن دوره الفاعل ليتحول من دولة فاعلة الى دولة غير فاعلة، بل البعض وصفها باللادولة أو ما قبل الدولة نتيجة لعمليات السلب والنهب وانهيار البنية التحتية كافة،

لذلك كانت فرضية البحث / تفترض ان العراق من الدول غير الفاعلة لأسباب ومعوقات متعددة تتطلب مقومات ومستلزمات سياسية لتفعيل دوره.

**الجلسة الثانية: الأداء الإقليمي الفاعل.. الفرص والكوابح**

عقدت الجلسة الثانية للمؤتمر بعنوان «نحو اداء إقليمي فاعل.. الفرص والكوابح»، برئاسة الدكتورة سهاد إسماعيل، وبمشاركة الباحثون د. حيدر على، د. هند قاسم محمد، د. أركان إبراهيم، د. باسم اللامي

قدم د. حيدر على حسين، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، في الجلسة الثانية ورقة بحثية بعنوان «التوازن والتكييف والترابط: استراتيجيات عراقية لاستعادة

فاعلية الأداء الإقليمي»، بالمشاركة مع د. أمجد زين العابدين، توصلت نتائج الدراسة إلى أنه بالاستناد الى نمطية التفاعل العراقي مع متغيرات الوضع الإقليمي، النابعة من إدراكه لحسابات التوازن، فإنه يمكن أن يؤدي دوراً أكثر فاعليةً وتأثيراً، وذلك عبر الاستجابة الواقعية لمتطلبات التفاعلات الاقليمية الجارية، من خلال استراتيجيات وتكتيكات محددة قوامها (التوازن، التكييف، والترابط)، والتي تمكنه من المشاركة بقدر محدد، في التفاعلات الإقليمية الجارية وبلورة وصياغة توازن إقليمي جديد، الأمر الذي يمنحه فاعلية دور مستقبلي في تكوين ورسم ملامح البيئة الإقليمية، وتساءل الباحثان حول كيف يتم ذلك، وما أهم الأدوات الأساسية وديناميات حركته؟ إذ أن تشابك المصالح وتداخل الصراعات وتنوع اشكالها، أملى على الدول بصورة عامة تغيير هيكلية تحالفاتها وديناميةالحركة تجاهها، وحتى طبيعة ونوعية اسس التحالف، ويبدو هذا الامر أكثر وضوحاً بالنسبة للعراق تجاه محيطه الاقليمي.

وأكد «حيدر» على أنه من خلال النظر بصورة دقيقة الى خارطة المنطقة والتعرف على تركيبة الصراع وحجم القوة والنفوذ لدى كل طرف فيها، يتضح وبصورة جلية مسار وشكل العلاقات والتحديات الناجمة عنها. وفي ظل المحددات الاستراتيجية بالنسبة للعراق ومع قلة الخيارات المتاحة أمامه من ناحية القدرة على التأثير، فإن صانع القرار العراقي يحتاج الى فهم واسع «بأن أي تحالف استراتيجي في بعده الامني والسياسي يعني بالدرجة الأولى، إزالة خطر الحروب والتقليل من التهديدات الإقليمية والإرهاب وعدم الوقوع بين المصالح المتضاربة للدول المتنافسة». فالوضع الجيوسياسي والاضطراب الأمني، الذي يعاني منه العراق، لا يؤهله بأن يتخذ موقفاً منحازاً لهذا الطرف أو ذاك ضمن محاور التنافس القائمة بشكل فعلي، أو تلك التي ستتشكل بالمستقبل.

قدمت د. هند قاسم محمد، في الجلسة الثانية ورقة بحثية بعنوان «الوسائل الناجحة لجعل العراق دولة فاعلة»، وطرحت فيها إشكالية تعدد مصادر القرار العراقي وتداعياته على الدور الإقليمي للعراق، وأبرزت مؤشرات عدم فعالية الدولة العراقية في الداخل ومنها ضعف تطبيق القانون، وعدم الفصل بين المصلحة العامة والخاصة، وضعف

قاعدة المعلومات التي يعتمد عليها عملية صنع القرارات والسياسات العامة، عدم وجود معارضة فعالة، اهتزاز شرعية الحكومة، ضعف الثقة بين الكتل السياسية، وطرحت «هند» بعض الوسائل لجعل العراق دولة فعالة ومنها استقرار النظام السياسي، إعادة النظر بنظام المحاصصة السياسية، بالإضافة إلى اعتماد الحلول السريعة والجذرية والاحتكام للقانون، وضع سياسات مالية ونقدية واليات تنويع موارد الدولة وتوظيفها بالشكل المناسب.

قدم د. أركان إبراهيم عدوان جامعة الأنبار/ كلية القانون والعلوم السياسية، في الجلسة الثانية ورقة بحثية بعنوان «آليات تعزيز الدور الإقليمي العراقي»، تناول فيها معاناة الدولة العراقية من العديد من المشكلات التي تتميز بتعدد مصادرها؛ فمنها ما ينبع من تفاعل محددات البيئة الداخلية للدولة، ومنها ما يكون مصدرها الرئيسي من خارج حدود الدولة، والمشكلة الأكبر أن هناك تداخلا وترابطا بين كل منهما؛ إذ تؤثر المتغيرات الخارجية بشكل مباشر وكبير في البيئة الداخلية، والتي تقوم بدورها بالتأثير المباشر في علمية صنع القرار وإدارة مؤسسات الدولة، ومن ثم كان من نتاج هذه المسألة إضعاف الدولة، وإرباك وضعها، وتميزها بأداء سياسي ضعيف سواء كان داخلياً، أم خارجياً.

وأشار «أركان» إلى أن لتأسيس آليات محددة لاستعادة الدور المهم والمؤثر للعراق، يجب تحديد ورصد مكامن الضعف أو المعوقات الرئيسة، والتي أدت بدورها إلى الإخفاق في لعب الدور الإقليمي الخارجي، والذي تمتعت به دولة العراق تاريخياً. وتناول «أركان» أهم العوامل الداخلية والخارجية التي أدى إلى إضعاف الدور الإقليمي العراقي، وأفوله بشكل غير مسبوق، وصل إلى انتهاك السيادة العراقية مراراً وتكراراً من قبل القوى الدولية والإقليمية، فضلاً عن الفاعلين من غير الدول، والذين أسهموا بشكل كبير في زيادة إضعاف الدولة العراقية، وتهديدها ببقائها كدولة موحدة وذات سيادة.

قدم د. باسم اللامي، الجامعة المستنصرية، في الجلسة الثانية ورقة بحثية بعنوان «حراك الأقطاب من خلال صراع المحاور بين المساحات والنقاط:العراق منطقة التلاقي»، وطرح الباحث نظرية جديدة وهي «نظرية المساحات والنقاط»، وتضمنت الدراسة عدة متغيرات

منها: صراع المحاور، حروب نظامية وغير نظامية، صراع التحالفات من أجل الممرات والنقاط، حرب الموانئ، الممرات بحث عن المساحات، حراس البوابة واستراتيجية رفع العوائق، وتساءل «اللامي» عن إمكانية نجاح الصين في استراتيجية الممرات، وهل يمكن للولايات المتحدة الأمريكية مواجهة القوة الاقتصادية وتحجيمها من خلال التحكم بالبوابات، وأضاف أن العراق مرشح أن يكون منطقة تلاقى المحاور وهو ما يقع على عاتق الدبلوماسية العراقية.

**الجلسة الثالثة: العراق فاعل إقليمي**

عقدت الجلسة الثالثة للمؤتمر بعنوان «العراق فاعل إقليمي وفق محدد الأمن والاستراتيجية»، برئاسة الدكتور خالد عبد الاله، وبمشاركة عدد من الباحثين، وهم: د. عبد العزيز عليوي، أ.د. خالد العرداوى، د. إسراء الكعود، د. عماد علو.

قدم د عبد العزيز عليوي، في الجلسة الثالثة ورقة بحثية بعنوان «المجال العام.. ضرورة لتعزيز الدولة الفاعلة في العراق» جاء فيها: أنه قد بدأ الاهتمام بالمجال العام منذ نحو ستة عقود بعد أن وجد المفكر الالماني «يورغن هابرماس» أن ثمة منافسا جديدا للمجال السياسي، يتمثل بالمجال العام الذي يشغل الحيز الموجود بين المجال الخاص المتمثل بالأسرة والقبيلة والطائفة والقومية والديانة، والمجال السياسي الذي تدور فيه حركة السلطة والاحزاب، ولإزالة الالتباس بين المجال العام والمجتمع المدني اعتبر «هابرماس» أن الأخير ليس بالضرورة أن يمارس دورا سياسيا كما في الأول، إذ أن المجال العام الذي يوجد في الصحف وبقية وسائل الاعلام والمقاهي والمنتديات والساحات وكل التجمعات التي يمكن أن ينتج رأياً سياسياً مؤثراً، أصبح يمارس دور الرقيب على المجال السياسي، كما دخل في منافسة معه في مناسبات عدة، لكن أدوات هذه المنافسة اختلفت بين المجالين، ففي الوقت الذي يشهد فيه المجال السياسي تسابقا على الوصول للسلطة، يحرص المجال العام على تطبيق الوظيفة التواصلية المتمثلة بالنقاشات الواسعة والحوارات المعمقة التي تهدف لتنظيم وتنسيق الآراء التي تطرح في الفضاءات العامة بمختلف مشاربها، وتحويلها إلى أفكار تحقق المصلحة العامة يمكن

أن تسهم في تحقيق الاستقرار للدولة وبالتالي استقرارها داخليا، وزيادة فاعليتها خارجيا، وذلك ما يحتاجه العراق اليوم في ظل رغبته بامتلاك أدوات الدولة الفاعلة التي وإن كانت صعبة التحقق الا أنها يمكن أن تنشأ عن طريق اتباع مسارات عدة من بينها منح المجال العام الذي يمنح لأفراد المجتمع مساحات للنقاش في آراء وأفكار سياسية يمكن أن تسهم في تنمية التجربة الديمقراطية الناشئة.

قدمت د. إسراء شريف الكعود، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية، في الجلسة الثالثة ورقة بحثية بعنوان «أثر السياسة المائية التركية على العراق بعد عام ٢٠٠٣»، وأشارت الباحثة إلى أن مشكلة المياه كانت ولا تزال من المشكلات التي كثيراً ما يحتدم حولها النقاش بل يعد الأمن المائي واحداً من أهم ثغرات الأمن القومي، فكل المؤشرات تؤكد أن السنوات القادمة ستكون سبباً من أسباب الصراع والنزاع بين الدول المتشاطئة.

أضافت «الكعود» يعد العراق بلد مصب فيما يخص نهري دجلة والفرات وليس بلد منبع، وبذلك باتت تركيا تفرض إرادتها السياسية والاقتصادية على الدول المتشاركة معها في النهرين باعتبارها دولة المنبع، على أساس مفهوم الاستخدام الأمثل للمياه بدلاً من تقسيم حصة المياه لنهري دجلة والفرات على أساس قواعد القانون الدولي بين الدول المتشاطئة، فقد دعا العراق مراراً إلى تقسيم عادل ومنصف لمياه النهرين، إلا إن تركيا لم تراعِ ذلك إنما شرعت بإنجاز مشاريعها الطموحة على النهرين من سدود وخزانات ومشاريع كهرومائية وإروائية دون مراعاة لحقوق العراق المكتسبة والتاريخية في هذين النهرين، بل أنها كانت تماطل في عمل اللجان الفنية من أجل استكمال مشاريعها الطموحة وآخرها سد «اليسو» على نهر دجلة الذي افتتح في فبراير ٢٠١٨ وبدأ في ملء خزانه المائي في ١ يونيه ٢٠١٨، مما أثر سلبياً على حصة العراق المائية والذي سيلحق الضرر الكبير على القطاع الزراعي والصناعي.

قدم أ. د خالد العرداوى، مدير مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، في الجلسة الثالثة ورقة بحثية بعنوان «العراق ومحيطه الإقليمي العربي... نحو استراتيجية فاعلة

من أجل شراكة مستقبلية مثمرة»، وأشار إلى أنه تمر حدود العراق مع جواره العربي من خلال أربع دول هي: الكويت، السعودية، الأردن، وسوريا، وهي تمتد إلى مسافة تزيد على ١٧٥٠ كم، لتشكل بذلك أطول شريط حدودي للعراق مع جواره الإقليمي. ولا تقتصر أهمية هذا الامر على البعد الجغرافي، بل ان المحيط العربي شكل –وما زال–مجالا حيويا وعمقا استراتيجيا لمصالح العراق العليا، فإضافة الى مشتركات التاريخ والثقافة والقومية، هناك مشتركات أخرى ترتبط بالأمن والاقتصاد والسياسة تجمع العراق مع جيرانه العرب، ولا يمكن له تحقيق أهدافه المرغوبة فيها بعيدا عنهم، بل ستكون محاولاته عقيمة عندما يكون هؤلاء الجيران محايدين، فما بالك إذا ما أصبحوا خصوما أو أعداء فاعلين؟

وأضاف «العرداوى» لقد اثارت قضية العلاقات العراقية – العربية الكثير من الأسئلة والاستفسارات، وكتب بشأنها كتابات لا حصر لها منذ وقت ليس بالقصير، ولاسيما بعد سقوط نظام البعث سنة ٢٠٠٣، عندما واجه العراق شكلا من اشكال العزل العربي، لأسباب عديدة، وبصرف النظر عن أسباب القطيعة بين الطرفين، فقد أثبتت الاحداث التي شهدها العراق والمنطقة خطأ مسار القطيعة وارتداداته السلبية على الجميع، لاسيما عندما تحولت القطيعة الى عداء صريح في بعض الأحيان، لذا بدأ الطرفان منذ سنة ٢٠١٧ بإعادة حساباتهما ومد جسور التواصل بينهما، ولو إن خطواتهما لا زالت دون المستوى المطلوب، ولكن السير في هذا المسار بحد ذاته خبرا جيدا ومفيدا للغاية، ولكن لا يمكن لهذا المسار من النجاح وتحقيق الأهداف الكامنة ورائه ما لم تجرِ مراجعة صريحة وصادقة لتلافي وتصحيح أخطاء الماضي.

قدم اللواء الركن الدكتور عماد علو، في الجلسة الثالثة ورقة بحثية بعنوان «الأهمية الجيوستراتيجية للعراق في إطار مشاريع أنابيب نقل الغاز الطبيعي».

**الجلسة الرابعة: التحول إلى دولة فاعلة**

عقدت الجلسة الرابعة للمؤتمر بعنوان «آليات وخطوات التحول إلى دولة فاعلة» ترأسها الدكتور عادل البديوي، وبمشاركة عدد من الباحثين د. أحمد الكناني، د. مصدق عادل، د. محمد وليد، د. ماهر الخليلي

قدم د. أحمد الكناني، جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية، في الجلسة الرابعة ورقة بحثية بعنوان «تحليل مقومات التحول من الدولة الرخوة وإعادة إنتاج فلسفة البناء البديلة للدولة الفاعلة.. العراق أنموذجا»، وتوصلت الدراسة إلى أنه لابُدّ من معالجة الأزمات البنيوية التي تضرب كيان الدولة والمجتمع على حدٍ سواء، فضلاً عن التحول نحو فلسفة صيرورة البُنى الفكرية التي تؤسس لفاعلية جديدة قادرة على تجاوز حالة الانقسام والتشظي التي تعاني منها قوى الداخل مجتمعياً وسياسياً؛ ولكن هذا التحول يجب أن يكون وفقاً لتخطيط استراتيجي مدروس يستند إلى انتقال مقومات القيادة الإدارية الحاكمة التي تمتلك القدرة على بناء فلسفة التحول نحو الدولة الفاعلة. لطالما أن المعادلة الحاكمة في المستقبل القريب لا تعول على الديمقراطية وحدها، وإنما ستعتمد على ضرورة إعادة انتاج فلسفة الابتكار السياسي الجديدة التي تعد البناء البديل في أسس المجتمعات الديمقراطية الحرة للدولة الفاعلة، كي لا يجري إفراغ الديمقراطية من محتواها الحقيقي تارة، وتجديد مشروعها في العقد الاجتماعي السياسي الجديد مع مواطنيها بسياسة تعويضية ترضي الجميع وبعدالة تارة أخرى.

وأضاف «الكناني» أنه من أبرز العوامل المسبّبة في ضعف الدول على المستوى الداخلي هو هشاشة بُنية الدولة وتعرضها لدوامة متوالية الأزمات الطارئة أو الظرفية، واحياناً نجد أن الدول الهشة عِرضة للتوترات الداخلية لأسباب تتعلق بتعدد الانتماءات والولاءات وربما صراع الأضداد بين الهويات في حالة ضعف الهوية الوطنية الجامعة حيال الهويات الاجتماعية الفرعية. أما على المستوى الخارجي فنجد أن ضعف الدولة يكمن في انعدام تأثيرها في قضايا المنطقة الحساسة مع وجود ثغرات الضعف في انعدام التكيف مع الأوضاع والمشكلات الدولية والإقليمية الراهنة ... وهذا ما لوحظ في مرحلة ما بعد تداعيات جائحة كورونا التي فرضت إغلاقاً قسرياً على جميع الدول والفواعل غير الحكومية في العالم أيضاً.

قدم د. مصدق عادل طالب، جامعة بغداد –كلية القانون، في الجلسة الرابعة ورقة بحثية بعنوان «تعديل النظام السياسي العراقي كآلية من آليات التحول إلى دولة فاعلة»،

وتمثلت أهمية الدراسة في العديد من النواحي النظرية والعملية، إذ يتمثل أولها في استعراض الآليات والتحديات الدستورية والسياسية التي تواجه تعديل شكل النظام السياسي بعد ظهور العديد من الإشكاليات التي نشأت عن التناقض بين النصوص الدستورية وبين الواقع العملي (السياسي)، فضلاً عن طرح خارطة الطريق الخاصة بتحول النظام السياسي العراقي الحالي الى نظام سياسي آخر – كالنظام الرئاسي أو المختلط – ينسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في العراق من جهة، ويجعل من العراق دولة قوية قادراً على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية من جهة اخرى.

وطرح «مصدق» عدة تساؤلات تتعلق بمستقبل الدولة العراقية، ومنها: مدى فاعلية شكل النظام السياسي العراقي الحالي وقابليته على بناء الدولة الفاعلة؟ وهل النظام البرلماني ما زال منسجماً مع الإرادة الشعبية في العراق، أم إنه يحتاج إلى تعديل من أجل ديمومة العملية السياسية، واستكمال متطلبات بناء الدولة العراقية؟، وما مستقبل النظام السياسي الحالي، وما آليات التحول الدستوري للنظام السياسي الأنسب كالنظام الرئاسي أو المختلط؟.

قدم د. محمد وليد صالح، في الجلسة الرابعة ورقة بحثية بعنوان «صورة الدولة عبر الإعلام الرقمي: مسارات التشكيل أهمية الانسجام الداخلي»، وأشار إلى دور التحوّلات الدولية والإقليمية في صياغة استراتيجية وطنية لعراق فاعل ومؤثر في المنطقة والعالم، بعد استكشاف مسارات البناء الداخلي وتحديات البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والإعلامية، وأن التغييرات الأساسية في شكل النظام الدولي ومفهوم الدول القائدة له والقوى التعديلية.. وفق مسارات تحوّل العراق إلى فاعل إقليمي، في ظل التحوّلات الإقليمية والدولية: قراءة في الاتفاقيات الاستراتيجية العربية والصينية، واميركا والتحوّلات الدولية: قراءة من الداخل والشرق الأوسط والتحولات الجيوسياسية، وأثر أمن الطاقة في مستقبل النظام الدولي.

إذ يتطلب الحفاظ على استقلالية العراق بوصفه بلداً محورياً وفاعلاً إقليمياً، صياغة استراتيجية خارجية دولية وإقليمية فعّالة لتحقيق الاستقرار الداخلي المستدام، وجعله قبلة

للاستثمار الاقتصادي العالمي، عبر ممارسة العَلاقات العامة الدولية الهادفة إلى تحقيق قدر من هذا الانسجام الجماعي، بموقف البلد المتوازن في اتفاقياته وتعاملاته وهي وسيلة تأثير ذات خصوصية عالية.

وقدم د. ماهر جبار الخليلي، في الجلسة الرابعة ورقة بحثية بعنوان «تحديات ومعوقات بناء الدولة في العراق وخطوات التحول».

**الخلاصة**:

تكشف متابعة الشأن العراقي عن هذا التحوّل الفاعل في طبيعة واقعه الاقتصادي والسياسي والأمني والثقافي، بوساطة العَلاقات الخارجية الإقليمية والدولية والتطلع إلى آفاق المستقبل، فضلاً عن التعرف على طبيعة العَلاقات الثنائية بين القوى العالمية الصاعدة الجديدة ومواقفها تجاه أزمات دول منطقة الشرق الأوسط وصراعاتها، وتحليل سياسات واستراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والصين وأوروبا، مع بروز التحالفات بما يعزز توضيح الصورة الإجمالية للعَلاقات العربية الإقليمية، بهدف فهم ديناميكيات الأحداث والصراعات الأخيرة، وتأثيرها في مستقبل هذه العَلاقات ورصد التغييرات في النظام الدولي وانعكاساتها على العَلاقات العربية، وكذلك المشكلات الناجمة عن الصراع الدولي والإقليمي وأبعادها المختلفة وحيثياتها السياسية والأمنية والاقتصادية.

من ذلك يتوجب العمل على وضع اجراءات كفيلة وقادرة على إحداث التحوّل لإرساء دولة تنموية فاعلة ذات مسؤولية اجتماعية، والتحري عن خطط مواجهة هذه التحوّلات، بوساطة استراتيجيات أكثر فعّالية ترتكز على عناصر استقرار متعددة الجنسيات، والعراق الآن مقبل على استضافة أعمال قمة بغداد لقادة دول الجوار الإقليمي وعدد من الدول الأوربية، هذه المبادأة تؤشر منذ أكثر ثمانية عشر عاما، الى حجم التحديات التي تواجهها دول المنطقة في عَلاقاتها الثنائية لتكامل ملف الاقتصاد والاستثمار.

يعكف المعهد العراقي للحوار على كتابة استراتيجية شاملة لتحول العراق الى دولة فاعلة والخروج من مأزق الفشل والضعف والهشاشة الذي رسمته سياسات خارجية، فتناقض المصالح الذي يعد سمة متأصلة في البيئة الإقليمية التي تحيط العراق تستهدف

استمرار هشاشة الدولة العراقية لتكون لديها فرص أكبر في استثمار مصالحها وتعزيز قدرتها على الاستمرار في صراعات قيمية قائمة في الأساس تكوين وجودها كدول في المنطقة، ومن ثم فإن تحول العراق إلى دولة فاعلة سيؤثر بشكل كبير على استمرار وجودها كأنظمة سياسية حاكمة في دول هذه المنطقة، فالعراق تاريخياً لم يتمكن من تحقيق استقرار مستدام على النحو الذي تشهده دول المنطقة ولعل ما يفسر ذلك هو ارتباط وجود هذه الأنظمة بهشاشة الوضع في العراق وإضعاف فاعلية دوره كدولة فاعلة في المنطقة.

استعرضت الأوراق البحثية الآليات والتحديات الدستورية والسياسية التي تواجه تعديل شكل النظام السياسي، وتم طرح خارطة الطريق الخاصة بتحول النظام السياسي العراقي الحالي الى نظام سياسي آخر – كالنظام الرئاسي أو المختلط – ينسجم مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحاصلة في العراق من جهة، ويجعل من العراق دولة قوية قادراً على التكيف مع المتغيرات الدولية والإقليمية من جهة أخرى.

وأن المجال العام في المجتمع العراقي يمكن أن ينتج رأيا سياسيا مؤثرا، ويمارس دور الرقيب على المجال السياسي، حيث يحرص المجال العام على تطبيق الوظيفة التواصلية المتمثلة بالنقاشات الواسعة والحوارات المعمقة التي تهدف لتنظيم وتنسيق الآراء التي تطرح في الفضاءات العامة بمختلف مشاربها، وتحويلها إلى أفكار تحقق المصلحة العامة يمكن أن تسهم في تحقيق الاستقرار للدولة وبالتالي استقرارها داخليا، وزيادة فاعليتها خارجيا، وذلك ما يحتاجه العراق اليوم في ظل رغبته بامتلاك أدوات الدولة الفاعلة التي وإن كانت صعبة التحقق الا أنها يمكن أن تنشأ عن طريق اتباع مسارات عدة من بينها منح المجال العام الذي يمنح لأفراد المجتمع مساحات للنقاش في آراء وافكار سياسية يمكن أن تسهم في تنمية التجربة الديمقراطية الناشئة.